

Distr.: General  
6 September 2001  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ٨٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت\*

نزع السلاح العام الكامل: القذائف

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢	باكستان

## الردود الواردة من الدول الأعضاء

### باكستان

[الأصل: بالانكليزية]

[٢١ آب/أغسطس ٢٠٠١]

١ - تعلن باكستان أنها ملتزمة التزاما كاملا بهدف نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة. وينبغي متابعة هذا الهدف على أساس مبدأ الأمن غير المنتقص لجميع الدول بغض النظر عن حجمها ومركزها. وعلاوة على ذلك، فإن أي ترتيب متعدد الأطراف لا يتفق مع قواعد الإنصاف والعدل ويلتمس الوصول إلى حلول جزئية وحيدة الجانب من المؤكد أن يكون خلافاً ومن المرجح بالتالي ألا يحصل على تأييد عالمي. ولهذا يتعين على عمليات نزع السلاح المتخذة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، أن تتحاشى النهج التمييزية إذا ما أُريد لها أن تكملّ السلم والاستقرار الدوليين بشكل حقيقي.

٢ - وتعتقد باكستان أنه يتعين معالجة مسألة القذائف أيضاً، على غرار أي مسألة أخرى تتعلق بتحديد الأسلحة أو نزع السلاح، من منظور واقعي وشامل. وتعتبر الرأي القائل بأن حيازة البلدان التي لم تمتلك من قبل قدرات في مجال القذائف لتلك القدرات تشكل تهديداً للسلم والأمن، رأياً مضللاً. فالقدرات الموجودة أو الناشئة حالياً في البلدان النامية في مجال القذائف لا تعتبر ذات شأن إذا قيست بقدرات الإيصال الهائلة التي تمتلكها الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاؤها. بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأن النظر في مسألة القذائف في الإطار المحدود "لانتشار الأفقي" سيفضي لا محالة إلى حلول جزئية حائرة وخلافية.

٣ - وينبغي تناول المشاكل المرتبطة بالقذائف في إطارها الصحيحين العالمي والإقليمي. وليس في وسع المجتمع الدولي أن يتوقع الحصول على نتائج ملموسة فعليا إلا من خلال اتباع نهج شامل خطوة بخطوة.

٤ - وعلى الصعيد العالمي، تتمثل المشكلة في عدم استعداد من يملكون أعظم القدرات في مجال القذائف للتخلي عنها. ويود بعضهم المحافظة على مزايا استراتيجية إلى ما لا نهاية ومهما كلف الأمر. وفي الأوضاع الإقليمية، تمثل برامج القذائف التسيارية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال شرق آسيا التي غالباً ما تنصب التعليقات الدولية عليها؛

ديناميات ومستلزمات قسرية مختلفة باختلاف كل منها. وليس في مستطاع مجموعة وحيدة من المواصفات أو المقاييس معالجة تلك الأوضاع على تنوعها.

٥ - وإن وضع إطار عمل منصف لتناول مسألة القذائف يأتي في مقدمة وأهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وبينما تسعى أطراف معينة في نظام رقابة تكنولوجيا القذائف إلى عرض هذا النظام بوصفه "معيّاراً" دولياً، ليس هناك في حقيقة الأمر إطار عمل قانوني دولي متفق عليه متاح حالياً ويتناول مسألة القذائف. وما السياسات والحملات الإعلامية الحالية التي تستهدف بلدانا معينة سوى مسألة أفضليات سياسية ولا تمثل بالأحرى أي متابعة أصيلة وعقلانية لأهداف نزع السلاح والأمن. وتحقيقاً لأهداف التوصل إلى نهج عالمي، من الأهمية بمكان استبدال نظام رقابة تكنولوجيا القذائف بحوار شامل متعدد الأطراف حول هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح أو أي منتديات مماثلة مناسبة في الأمم المتحدة.

٦ - ومن الضروري في الوقت نفسه اتخاذ بعض التدابير المؤقتة لرفع الأخطار التي تهدد السلام الدولي. ففي الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، ليس هناك مطلقاً ما يبرر إبقاء الدول الحائزة للأسلحة النووية قواتها النووية في حالة استنفار، وبخاصة القذائف سواء كانت أرضية أو في أعماق البحار. ولهذا يجب أن تشتمل الخطوة الأولى على صوغ تدابير لإلغاء حالة الاستنفار. وينبغي أن تعقبها خطوات تدريجية لتفكيك جميع مركبات إيصال القذائف. ويمكن أن تصبح قوات القاذفات الاستراتيجية موضوعاً لمفاوضات لاحقة. وتشكل تلك الخطوات تدابير رئيسية لبناء الثقة تفضي في نهاية المطاف إلى هدف إجراء مفاوضات بشأن معاهدة عالمية تتناول مسألة القذائف من جميع نواحيها في إطار برنامج شامل لنزع السلاح النووي.

٧ - وبالتوازي مع تدابير بناء الثقة تلك، يمكن أيضاً البدء بمباحثات لوضع ضوابط متفاوض عليها في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن التكنولوجيات الحساسة. وينبغي تيسير عمليات نقل التكنولوجيات والمعدات المخصصة للأغراض السلمية، بما فيها برامج الفضاء المدنية.

٨ - وتأمل باكستان في أن يناقش فريق الخبراء الحكوميين المعني بمسألة القذائف من جميع جوانبها التابع للأمم المتحدة هذه المسألة من جميع جوانبها وأن يتقدم بتوصيات شاملة.

٩ - وإضافة إلى التدابير المتعددة الأطراف، ينبغي بذل جهود لمعالجة الأوضاع والشواغل الأمنية الإقليمية. ففي جنوب آسيا حيث تقع باكستان أضحى قدرات الأسلحة النووية والقذائف التسيارية حقيقة واقعة. وإذا مضت الهند قدماً في تنفيذ برنامجها النووي الطموح ونشرت أسلحة نووية وقذائف تسيارية فسوف يتزايد تفاقم الحالة في جنوب آسيا.

وما برحت باكستان تمتنع عن اتخاذ أي خطوة من شأنها أن تفضي إلى حدوث سباق تسلح نووي في المنطقة وما زالت تنتهج سياسة تتسم بروح المسؤولية وضبط النفس. وما زال اقتراحها الداعي إلى إقامة نظام استراتيجي للتقييد في جنوب آسيا مطروحا للنقاش. ويتوخى الاقتراح وضع نظام قائم على ردع نووي يمكن الركون إليه ويكون في أدنى مستوى ممكن ويشمل عدم إدخال قذائف مضادة للقذائف التسيارية وقذائف تسيارية تُطلق من الغواصات، إلى المنطقة، ويتوخى أيضا اتخاذ تدابير لبناء الثقة وفرض قيود على الأسلحة التقليدية وإزالة أسباب التوتر والصراع من جذورها، ولا سيما النزاع الطويل الأمد حول كشمير.

١٠ - وقد أكد المؤتمر الوزاري الثالث عشر لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في كارتاخينا، كولومبيا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ "الحاجة إلى اتباع نهج شامل بشأن القذائف بطريقة متوازنة وغير تمييزية إسهاما في تحقيق السلام والأمن الدوليين". وتعلن باكستان إنها ملتزمة التزاما كاملا بهذا النهج وأنها ستواصل القيام بدور بناء في هذا المضمار.